

الوضع الاقتصادي في الجزيرة العربية

كاظم النصيري

كان البدو يحترفون المهن، وكسب الرزق عن طريق الصناعة، وقد اقتصر عملهم فيها على مصنوعات بسيطة، يصنعها العربي لنفسه. أمّا الزراعة فإن الجفاف وطبيعة البلاد العربية، قد جعلت الأرض قاحلةً. وحتى التجارة فإنه لم يكن للبدو خلق يؤهلهم لها، وقليلاً ما كانوا يمارسونها، بيد أنهم قد استخدموا حراساً للقوافل التجارية، أو أدلاء لها لقاء أجور يتقاضونها من أصحاب القوافل، الذين ربما استأجروا منهم جمالاً لنقل بضاعتهم. ومع كون التجارة هي المهنة التي يكتون لها شيئاً من الاحترام أكثر من سواها، فإنهم كانوا يكرهون التكالب عليها، وينددون باندفاع قريش فيها. إنما كانت معيشة البدو قائمة على ما تنتجه مواشيهم من ألبان ولحوم يتغذون بها، ومن صوف ينسجون منه خيامهم ولباسهم، ومن جلود يستعملون منها قراباً أو أحذيةً يحتدونها. كما كانوا يعتمدون على الموارد التي تأتيهم من الغزو، الذي كان ركناً من أركان الحياة في الصحراء. ولم يكن نوعاً من اللصوصية، بالرغم من

أنه شبيه بها، بل كان في نظرهم نوعاً من الممارسة المباحة ومن التقاليد المتعارف عليها، إذ تغير قبيلة على أخرى بسبب عداوة بينهما، أو حتى بسبب كونها أضعف منها، تأخذ إبلها وماشيتها ومتاعها، وتسبي نساءها وأولادها، فتتحفز القبيلة المعتدى عليها للأخذ بالثأر، وتربص بالأولى، حتى إذا واتتها فرصة سانحة، انقضت عليها لتغزوها بدورها، وتسلبها ما تملكه، ثأراً منها لما فعلته بها. ومما درج عليه العرب أنهم يحتفظون بالسبي من نساء وأولاد، حتى ترسل قبيلتهم الفدية التي تطلبها القبيلة المنتصرة، كما كان المغيرون يتحاشون جهد استطاعتهم إراقة الدماء^(١).

فالبيئة البدوية بيئة غزو وغارات، وما ذلك إلا لأن الصحراء قليلة الموارد شحيحة بالنبات. فالقبيلة التي تشعر بأنها لا تملك ما يؤمن لها موارد الرزق والمعيشة، ترى من حقها أن تأخذ ممن يملك، حتى أصبح الغزو جزءاً من عقلية البدوي وطبعه.

التجارة في الحضر:

يختلف الأمر بالنسبة للحضر، ذلك أن التجارة هي التي حظيت بالاهتمام في المجتمعات الحضرية، فأقبل القوم عليها إقبالاً شديداً إلى درجة أن المؤرخ اليوناني (سترابون) الذي اهتم بأحوال العرب في الجاهلية، كان يرى أن كل عربي فيها تاجر أو دليل^(٢). ويقول (درمنجهايم): إن العرب كانوا الرؤاد الأوائل للتجارة العالمية، ولم يكن باستطاعة (الرومان) القدماء الاستغناء عنهم في هذا الميدان. وبلغ من أهمية التجارة لديهم، أن الملوك والزعماء كانوا أحياناً تجاراً، فلوك المناذرة كانوا يرسلون (القوافل التجارية) إلى أسواق الحجاز في كل عام، كما كان ولاية الأمر في تدمر قد مارسوا التجارة، وكذلك عليّة قريش ورؤساؤها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التجارة كانت العامل الهام في نشوء دولة الشمال العربي. وكان أثرها كبيراً على أوضاع دول الجنوب العربي، من حيث

تذبذب عواصمها، وانتقالها تبعاً لانتقال الأهمية التجارية من مكان إلى آخر، حتى أن سقوط بعض الدول ونشوء غيرها، سواء في الجنوب أو في الشمال، كان على الغالب مبنياً على أساس ازدهار التجارة في الدولة الجديدة الناشئة، وانحطاط التجارة لدى الدولة الزائلة بسبب تحوّل الطرق التجارية عنها، وانحيازها إلى الدولة الناشئة. فضلاً عن ذلك، فإن العامل التجاري قد كَيْفَ سياسة الدول الأجنبية المحيطة بشبه جزيرة العرب، وحدّد موقفها تجاه بعض الدول التي قامت فيها، إذ طمعت فيها كلّ من بيزنطة والحبشة، وصمّمت إمّا على انتزاع مقاليد التجارة من يدها، بالسيطرة على المسالك التجارية الهامة التي تصلها بالشرق الأقصى، أو باحتلالها. والواقع أن بعض أطراف شبه الجزيرة قد رزحت تحت الاحتلال الحبشي.. (٣).

تجارة مكّة:

يقول (درمنجهيم): إنّ الازدهار التجاري الذي تصيبه شبه جزيرة العرب بعامّة ومكّة بخاصة، كان مرتين بطريق الهند، فبحسب أن يمرّ الطريق إلى الهند من الشمال عبر وادي الرافدين - فارس - أفغانستان أو من الجنوب والغرب، عبر شبه جزيرة العرب والخليج واليمن، يكون العرب إمّا فقراء أو أغنياء (٤). والواقع أن مكّة قد استفادت من وقوعها على طريق (الهند)، ذلك أن القوافل التجارية الآتية من (اليمن) ببضائع (الهند)، والذاهبة إليها، كانت تمرّ فيها بوصفها محطة تجارية، لا بدّ لها من النزول فيها. كما أعان على ازدهار مكّة وارتقائها من محطة تجارية إلى مدينة عامرة تدهور العلاقات بين إيران وبلاد الشام البيزنطيتين، ونشوب حروب طويلة بين الطرفين، في القرنين اللذين سبقا ظهور الإسلام، مما أدى إلى تعطيل التجارة بين بلاد الشام والهند عبر إيران وأفغانستان، وإلى انتقال النشاط التجاري إلى شبه جزيرة العرب، وخاصة إلى ساحلها الغربي الواقع على البحر الأحمر، فاتّجه المكيون إلى التجارة، وانصرفوا إليها بكليتهم، ولا سيما أن سقوط اليمن في

أيدي الأحباش، قد أدّى إلى خروج مقاليد التجارة من أيدي اليمنيين، وانتقالها بطبيعة الحال إلى أيدي المكّيّين، فعوّضتهم التجارة ما حرمتهم الطبيعة من موارد الزراعة، بسبب كون الحجاز اقليماً يسوده الجفاف والفقّر في النبات.

أسهم المكّيّون إضافةً إلى نشاطهم التجاري الداخلي، في التجارة العالمية، فتاجروا مع مصر والحبشة، عبر البحر الأحمر عن طريق ميناء الشعبيّة؛ الذي كان ميناءً لمكّة في العهد الجاهلي ومع اليمن، ولا سيما بعد أن نظّم هاشم بن عبد مناف رحلتي الشتاء والصيف، الأولى إلى اليمن والثانية إلى الشام، فجعلها منتظمتين^(٥). وكان لقريش عداها رحلات تجارية تسير في أوقات مختلفة غير معينة، فأرسل المكّيّون قوافلهم إلى أسواق الحيرة، كما أرسلوها إلى الشام، يحملون إليها بضائع الهند من مجوهرات وتوابل وأقمشة نادرة، وبضائع الصين من ملابس حريرية مترفة للأباطرة والرهبان ورجال البلاط، ومن عطور وبضائع شرقي أفريقيا ومن ريش نعام وعاج ومسحوق الذهب وصبوغ للكنائس، علاوة على صادرات الجنوب العربي من بخور ولبان وجلود ومعادن ثمينة وعطور^(٦)، ويعودون منها بالحبوب والزيوت والخمور، والمنسوجات القطنية والكتانية، والحريرية، وحتى بالأسلحة التي كانت بيزنطة تفرض الحظر على تصديرها، فيلجأ العرب إلى تهريبها. وكان ارتحال القوافل أو قدومها يثير ضجة عظيمة في مكّة، فما أن يعلن عن قدوم إحداها حتى يهب سكانها في شبه هيجان، ويستقبلوها بالدفوف والتهنئات^(٧)، لم تكن تجارة قريش ضيقة المجال، بل كانت عظيمة الاتساع، ولم تكن قوافلها ملك أفراد، بل كانت تعبيراً عن آمال مدينة بأسرها، تحمل أموالاً لأهل مكّة جميعاً، منهم من يسافر معها، ومنهم من يستأجر رجالاً يقومون بهذه المهمة، ويسهم الجميع في رأس مالها، وقد تبلغ قيمة أسهم أحدهم كأبي أحيحة بن سعيد بن العاص بن أمية، وهو من أبرز أثرياء مكّة، (ثلاثين ألف دينار)، وقد لا يتجاوز سهم أحد الفقراء منهم نصف دينار. ويصل

عدد الإبل السائرة فيها إلى أكثر من (١٥٠٠) بعير، شاهد (استرابون) إحداها فقال: إنها أشبه بجيش سائر، إذ يرافقها حراس يتراوح عددهم بين (٢٠٠ - ٣٠٠) مسلح^(٨).

والواقع أن تجارة قريش كانت تسير بقوافل لضمان حماية الأموال، إذ يرافقها رؤساء وحراس وأدلاء يقل عددهم أو يكثر، بحسب قلة الأموال الثمينة التي تحملها أو كثرتها.

ويختار الأدلاء من القبائل التي تمر القافلة في أراضيها، لأنهم أعلم بطرقها من غيرهم، وأكثر خبرة بمواطن الماء والكلأ، وأكثر علماً بمكامن الخطر الذي قد تتعرض له القافلة، كوجود عوارض طبيعية، يمكن أن يتخذها اللصوص وقطاع الطرق كمائن للإغارة عليها. كما يحرص المكثون على أن يكون رؤساء القوافل وحراسها، من الشجعان القادرين على تأمين حمايتها. ويعقدون الاتفاقات مع رؤساء القبائل التي تمر القوافل في أراضيهم، ويدفعون لهؤلاء الرؤساء أتوات وهدايا كي يسمحوا لها بالمرور، ويتعهدوا بحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق، حتى إذا تعرض للقافلة أحد من هؤلاء بسوء، كان من واجب الرئيس المتعاقد معه، الذي يقع الاعتداء في منطقتة، أن يتعقب المعتدين ويؤدبهم، وأن يعيد الأشياء المنهوبة إلى أصحابها. وكان التجار يضيفون مبالغ هذه الأتوات والهدايا إلى أسعار مبيع البضائع، الأمر الذي يجعلها غالية الثمن. وكثيراً ما كان أصحاب البضائع يلجأون إلى الوسائل المعنوية لحماية تجارتهم، مثل تقديم الهدايا والقرايين للآلهة عند مغادرة قوافلهم أو عند عودتها، وقد اتخذ بعض الأقوام كالانباط والتدمريين إلهاً خاصاً لحماية القوافل (ذو الثرى) عند الانباط و(ساعي القوم) أي حامي القوافل عند التدمريين.

ويعقد القائمون على الحكم العهود والمواثيق مع رؤساء وحكام الدول المحيطة بهم، التي تقصدها قوافلهم، وهي التي تخوّلهم حقّ المرور في أراضيهم والاتجار فيها

وتوفير الأمان لها وحسن الجوار^(٩). أشبه شيء بالاتفاقات التجارية، التي تعقد بين الدول في أيامنا الحاضرة، ووفقاً لهذه العهود يتاح للتجار القرشيين التنقل في البلاد التي تعقد معها دون أن يعترضهم أحد، كما يتاح لأي دولة منها إذا شاءت أن تراقب الوافدين إليها. فالقوافل العربية التي كانت تقصد الشام كانت تتسوق من أسواق عينتها الحكومة البيزنطية لتحصل منها الضرائب، ولتراقب الوافدين الأجانب إلى بلادها^(١٠).

وقد اعتمد الروم البيزنطيون على تجارة مكة في كثير من شؤونهم ووسائل ترفهم، ولا سيما في الحصول على الأقمشة الحريرية المزركشة المشاة، ولم يكن بوسعهم الاستغناء عما يأتيهم به. وقد ذكر بعض مؤرخي الغرب أنه كان للبيزنطيين بيوت تجارية في مكة يستخدمونها للشؤون التجارية وللتجسس على أحوال العرب^(١١).

وتقاسم بنو عبد عوف النشاط التجاري في مختلف البلدان المجاورة، فكان هاشم الذي يروى أنه قد حصل على عهد أمان من القيصر البيزنطي لتجار مكة، يذهب إلى الشام، وعبد شمس الذي حصل على عهد مماثل إلى الحبشة، والمطلب إلى اليمن، ونوفل إلى فارس، وكلّ منهما حصل على عهد (إيلاف) من كل من ملكي اليمن وفارس^(١٢). وقد نشطت التجارة في عهد عبد المطلب بن هاشم، وازدهرت مكة وأصبحت مركزاً للصيرفة، كما يقول المستشرق (أوليدي)، ويمكن أن يدفع فيها التجار أثمان السلع، التي يُتجر بها مع بلاد بعيدة، وكانت عمليات الشحن والتفريغ للتجارة الدولية تتم في مكة، ويجري فيها التأمين على التجارة عند نقلها من مكة إلى مختلف الجهات عبر طريق محفوفة بالمخاطر^(١٣). وقامت طبقة من الصيارفة، يؤمنون للتجار عملات الدول الأجنبية التي يتعامل معها القرشيون. ومثلما كان لبيزنطة وفارس، وربما للحبشة أيضاً، ممثلون تجاريون في قلب مكة، كان لمكة أيضاً وكلاء تجاريون في أماكن مختلفة مثل غزة والشام ونجران.

كما كان يأتي إلى مكة قلة تجاراً جانباً من روم و فرس وغيرهم سكنوا فيها، وخالطوا أهلها؛ وتحالفوا مع أثريائها، وأقام بعضهم فيها لقاءً جزية سنوية يدفعونها لهم، لتأمين حمايتهم ولحفظ أموالهم وتجارتهم. وقد اتخذ بعض التجار الأجانب مستودعات فيها، لحزن بضائعهم التي يأتون بها كالقمح والزيت والزيتون والحمور^(١٤)، وقد أدى اختلاط قوافل تجار العرب من قديم الزمن بعرب الشام وغيرهم، إلى تسرب كثير من الكلمات التجارية والحضارية من يونانية وغير يونانية إلى لغة العرب فتعربت بمرور الزمن في العهد الجاهلي^(١٥). ومما يدل على اهتمام الحجازيين بالتجارة كثرة الكلمات والعبارات المجازية، التي وردت في القرآن الكريم، سواء فيما يتعلق بالتجارة مثل الحساب والميزان والقسط والمثقال والذرة والقرض والربا والدينار والدرهم الخ... أو فيما يخاطب التنزيل الحكيم قريشاً باللغة، التي تفهمها وهي التجارة، من ذلك الآيات الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدْرِكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تَنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ • تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١٦).

يقول (درمنجهایم): إن القرشيين قد تميزوا عن العرب جميعاً بحسن تذوقهم للعمل التجاري، فدعموا عملياتهم التجارية بتنظيم مالي ومصرفي مدهش، واستعملوا عملات مختلفة منها الدينار البيزنطي، الذي كان له المقام الأول في شبه الجزيرة، ومنها عملات يونانية أو فارسية (الدرهم الفضي الفارسي)، أو حميرية كما كان لهم موازين عامة، ويعتقد بأنهم استعملوا الميزان ذا الكفتين، كما يستدل من بعض الآيات الكريمة، ومكاييل (صاع، مد، ربع صاع) أشار إليها القرآن الكريم. وكان لهم موازين خاصة دقيقة يزنون بها السبائك الذهبية الخام، ومكاييل خاصة يكيلون بها مساحيق الذهب. وقد عمد التجار المكيون إلى استعمال دفاتر حسابات تولوا مسكها، كما استعملوا أختاماً وأساليب معقدة ورموزاً في الكتاب

كانت تثير تهكم البدو لجهلهم بها^(١٧).

لم يكن التجار القرشيون يجمدون أموالهم الفائضة، بل كانوا يوظفونها في مشاريع استثمارية خارج الحجاز. فقد كان آل أبي ربيعة يشغلون أنوالاً لنسج الحرير في اليمن، وكان لأبي احيحة الثري الكبير أموال موظفة في مشاريع زراعية في الطائف، ولأبي سفيان أملاك وولايات تجارية في شرق الأردن وفلسطين، ولعقبة بن أبي معيط مركز تجاري في مدينة صفورية بفلسطين. ومن الدراسات التي قام بها بعض المستشرقين يستدل على أن تجار مكة كانوا يراعون بعض المعاملات التجارية المالية، ويذكر الباحثون بعض الطرق التي كانوا يتبعونها، مثل طريقة عقد القرض، وطريقة الشراكة والمضاربة، إذ كانت تكتب بها صكوك، فيقدم امرؤ مالاً ويأخذ ربحاً، فيصبح شريكاً مضارباً، دون أن يشترك في العمل. وكثيراً ما كان الفقراء أو البدو البسطاء ضحية أساليب الغش، التي يلجأ إليها التجار من ذوي الضمائر الفاسدة، أو الصيارفة المشعون، الذين كانوا يقرضون المال بفائدة فاحشة تزيد عن (٥٠ في المائة) أو حتى (مائة في المائة) أو السمسرة والوسطاء المريبون، الذين يبتغون جمع الأموال دون ما حاجة إلى رأس مال^(١٨)، كما كانوا فريسة للمزورين الذين يكتبون بالقروش المؤداة إلى المدين مستندات يسجلون فيها ضعف المبلغ الذي يؤدونه له، والذين كانوا يستعملون أساليب لا حصر لها في الخداع والغش، فيحصلون على فوائد القروض مضاعفة، وتضاعف كلما تأخر المدين عن أداء الدين السابق، وهو الذي عبر عنه التنزيل الحكيم باسم (الربا) وحرّمه. ومن التجارة التي راجت في مكة تجارة الرقيق، فأصبحت أكبر سوق لها، كما اصطبغت مكة بصبغة دولية، لكثرة ما كان يرتادها من غرباء جاءوا من أمم ومن أصقاع مختلفة، وأصبحت تعجّب بهم عجباً، بينهم فرس وروم وأحباش وزنوج، كما كان منهم النصارى واليهود، يشكلون جاليات جاء أفرادها للتجارة أو للعمل اليدوي في البناء والزراعة والصناعة، أو جاء بعضهم هرباً من

الاضطهادات الدينية في بلادهم الأصلية، مثل المسيحيين واليهود، وهذا ما يفسر لنا ما دخل لغة قريش من ألفاظ رومية أو فارسية أو حبشية وغيرها^(١٩).

أسواق العرب:

كان للعرب أسواق تجارية عامّة، يقصدها الناس من شتى أنحاء شبه الجزيرة للبيع والشراء. وقد اختيرت لها الأماكن المناسبة، من حيث الاتساع والقرب من المدن المتحضرة وتوفر الماء. وهي تكون عادة محاذية للسواحل، حيث المنخفضات، التي تتجمع فيها السيول الهابطة من المرتفعات المجاورة، أو مجاورة للوديان التي تتوفر فيها البناييع، أو متمركزة في واحات هي في الوقت نفسه محطات للتزود بالغذاء والماء، ومراكز تجارية ترتادها القوافل للبيع والشراء والراحة. ولم يكن عرب شبه الجزيرة فقط هم الذين يقصدون هذه الأسواق، بل كان يأتيها تجار من خارج البلاد. فقد كان الروم مثلاً يتوغلون إلى مسافات بعيدة في أراضي العرب الشاسعة للبيع والشراء^(٢٠).

من هذه الأسواق ما هو دائم، ومنها ما هو موسمي مؤقت، يعقد في شهر معين من السنة، ومنها ما هو عام يرتاده العرب من شتى أنحاء شبه الجزيرة، أو ما هو محلي يتم فيه التبادل بين التجار والبدو المجاورين. ومع أن هذه الأسواق اقيمت لغاية أساسية هي التجارة وتبادل السلع المختلفة من طعام وشراب وثياب وسلاح وخيل وإبل، غير أنها لم تكن تقتصر على هذا الأمر، بل كان الشعراء والخطباء والمبشرون الدينيون من مسيحيين، وغيرهم يقصدونها للمباراة في الشعر والخطابة وبت الدعوات الدينية. ومما يُرى أن الرسول ﷺ كان يخرج إلى هذه الأسواق، ويعرض دينه على القبائل العربية، التي ترتادها لهدايتهم. وربما جاء أحدهم لبيحث عن غريم، أو عن عبد هرب من داره، أو عن دابة سُرقت له^(٢١)، أو ليسعى. وفي هذه الأسواق، لاسيما في سوق عكاظ، كان العقلاء ينتهزون فرصة التقاء الزعماء من شتى القبائل، ليوفقوا بين المتخاصمين منهم والمتنازعين،

وليصلحوا بين قبيلة وأخرى تقتتلان، وتحلّ المشاكل الموجبة للنزاع من دفع ديات أو وفاء بالتزامات، أو دفع ديون. كما تعقد فيها عهود الجوار والمخالفات، وتعلن فيها القرارات التي تتخذها القبائل لخلع السفهاء من أفرادها. كانت الأسواق منتشرة في جميع أنحاء شبه جزيرة العرب، وموزعة على أيام السنة كلها بوجه التقريب. يقول القلقشندي^(٢٢): «كان للعرب في الجاهلية أسواق يقيمونها في شهور السنة، وينتقلون من بعضها إلى بعض، ويحضرها سائر قبائل العرب، من بعد منهم ومن قُرب، فكانوا ينزلون دومة الجندل أول يوم من ربيع الأول فيقيمون أسواقها بالبيع والشراء والأخذ والعطاء فيعشرهم رؤساء آل بدر في دومة الجندل، وربما غلب على السوق بنو كلب فيعشرهم بعض رؤساء كلب، فتقوم سوقهم إلى آخر. ثم ينتقلون إلى سوق هجر، من البحرين في شهر ربيع الآخر فتقوم أسواقهم بها. وكان يعشرهم (المنذر بن ساوى) أحد بني (عبدالله بن دارم)، ثم يرتحلون نحو عمان بالبحرين، فتقوم سوقهم بها، ثم يرتحلون فينزلون عدن من اليمن أيضاً، فيشترون منه اللطائم وأنواع الطيب، ثم يرتحلون فينزلون الرابية من حضرموت، ومنهم من يجوزها إلى صنعاء، ثم تقوم أسواقهم بها ويجلبون منها الخرز الأدم والبرود، وكانت تجلب إليها من معافر، ثم يرتحلون إلى عكاظ في الأشهر الحرم، فتقوم أسواقهم ويتناشدون الأشعار ويتحاجون، ومن له أسير سعى في فدائه، ومن له حكومة ارتفع إلى الذي يقوم بأمر الحكومة، وكان الذي يقوم بأمر الحكومة فيها من بني تميم، وكان آخر من قام بها منهم (الاقرع بن حابس التميمي)، ثم يقيمون بعرفة يقضون مناسك الحج ويرجعون إلى أوطانهم». إن أشهر أسواق شرقي شبه الجزيرة العربية: سوق (المشقر) بالبحرين قرب هجر، وكان يرتادها ساكنو الجهات الشرقية والغربية من شبه الجزيرة، كما يرتادها تجار الهند وفارس. ويرتاد هؤلاء سوقاً أخرى في البحرين هي سوق هجر. وفي عمان وُجد سوقان احدهما سوق (دبا) وكانت مقصد الصينيين والهنود

إلى جانب من يقصدها من سكان شبه الجزيرة، والأخرى سوق (صحار). واشتهر في جنوبي شبه الجزيرة العربية: سوق (الشحر) في المهرة، وسوق (عدن) وسوق (الرابية) بمحرمات وسوق (صنعاء) في اليمن. وفي شمالي شبه الجزيرة سوق (دومة الجندل) وتقع على منتصف الخط الواصل بين العقبة والبصرة تقريباً، وبالقرب من جبلي طي (أجأ وسلمى) وكان يتنافس على رئاستها كل من أكيدر العبادي من السكون، وقنافة من بني كلب أيهما كانت له الغلبة عثر السوق. وأكيدر هو صاحب حصن دومة الجندل الشهير، وقد دهمه خالد بن الوليد بمناسبة وقعة تبوك، وتغلب عليه فأسلم بعدئذ. كان البيع يجري في هذه بطريقة (بيع الحصة)، ولم يكن أحد ممن يرتاد السوق يشتري أو يبيع حتى يبيع (الأكيدر)، ملك السوق، كل شيء يريد بيعه، ثم يشرع في استيفاء المكس على بيوع رواد السوق^(٢٣).

أما غربي شبه الجزيرة، ولا سيما الحجاز فقد حفل بكثير من الأسواق، وكان السبب في كثرتها أولاً: وجود الكعبة كمركز ديني يستقطب الوافدين إليه لاقامة الشعائر الدينية، وبالمناسبة للقيام بالاعمال التجارية في أسواق أقيمت لمد الحجاج بما يحتاجون إليه. ثانياً: وقوع حواضر الهامة على المسالك التجارية المارة من الجنوب إلى الشمال. ثالثاً: لأن المنطقة متعددة الفعاليات، ففيها تجارة قريش المزدهرة، وبعض الواحات والحرات التي يتعاطى أهلها الزراعة، وتكثر فيها الغلات، وتقوم فيها بعض الصناعات، كما في يثرب وفدك وتيماء وغيرها من الحرات التي سكنها اليهود. وقد اشتهر هؤلاء بصناعات كثيرة نقلوها إلى هذه الجهات، مما جعل في المنطقة حركة مبادلات تجارية نشيطة.

سوق عكاظ:

ومن أشهر أسواق غربي شبه الجزيرة العربية: سوق عكاظ التي عرفت بأهميتها التجارية العظيمة إلى جانب أهميتها من الناحيتين الاجتماعية والادبية. ففيها تباع أفخر الملابس وأطيب الخمر وأشهر أنواع الأسلحة، ويرد إليها من

اليمين البرود الموشاة وأحسن أنواع الطيوب، ومن الشام الزيوت والزبيب والخمور، ويباع فيها الحرير والأحذية وشتى الأدوات المعدنية ويعرض فيها الرقيق. وقد يأتي إليها غازٍ بما سلب من أسلحة خصم قتله في غارة، فيرى ذوو المقتول سلاح قتيْلهم، فيتصدون بئعه، حتى إذا ظفروا به خارج السوق ثأروا منه لدم قريْبهم. وكان من عادة فرسان العرب المبرزين أن يأتوا السوق ملثمين، كي لا ينكشف أمرهم ويتعرف عليهم ذوو الثارات عندهم، فيذهبوا ضحية الثأر. وسوق عكاظ معرض لكثير من عادات العرب وأحوالهم الاجتماعية، ولحل بعض مشاكلهم السياسية، إذ كان يتم التحكيم بين القبائل المتحاربة ويتبادل الفرقاء المتخاصمون ديات قتلاهم. ومن كان له أتاوة على قوم نزل على عكاظ فجاؤوه بها، ومن أراد إجارة أحد هتفَ بذلك في السوق، ليعلم عامة الناس بذلك. والقبيلة التي تريد خلع أحد السفهاء من أفرادها ينادي مناديا بذلك فيها. وإذا أراد أحد أن يلحق آخر بنسبه أعلن ذلك. وفي السوق تعقد معاهدات الصلح والسلام، ويتفق المتخاصمون على دفع الديات. فالسوق كانت بمثابة جريدة من الجرائد الدورية والرسمية، أو بالاحرى وسيلة من وسائل الاعلام العامة. وإلى جانب كون سوق عكاظ معرضاً من معارض التجارة، وندوة من ندوات السياسة والاجتماع، فهي معرض من معارض الأدب والخطابة، إذ تعقد فيها حلقات الأدب والشعر، ويتناشد الشعراء قصائدهم، يحكم فيها أخصائيون يكونون في الغالب من فطاحل شعراء الجاهلية، ففي الروايات أن (نابغة بني ذبيان) كانت تضرب له قبة من آدم أحمر اللون في سوق عكاظ، يجتمع إليه فيها الشعراء، ويستمع إلى ما ينشدونه من قصائد فيعطي رأيه فيها. ولعل ما عرف باسم المعلقات هو ممّا كان يعجب به هذا الشاعر الكبير، وهذا يتم في كل موسم من مواسم السوق. ومعلقات الشعراء الجاهليين كثيرة، وهي من عيون الشعر في الجاهلية، ولعل تسميتها جاءت من تشبيهها لجودتها بالقلائد التي تعلق في نحور الغانيات. ولم يكن أقل من

ذلك شأن الخطباء والوعاظ، إذا يحتشد الناس حول أحدهم، وتشخص إليه الابصار، فيطلع عليهم بخطبة كخطبة قيس بن ساعدة الأيادي التي يقول فيها: (أيها الناس اسمعوا وعوا، من عاش مات، ومن مات فات،...) وهي معروفة^(٢٤). وكان إلى جانب سوق عكاظ أسواق أخرى أقل أهمية، مثل (مجننة) و(ذي مجاز) وهي قريبة من مكة. وفي يثرب وحوها قامت بعض الأسواق مثل سوق (بني قينقاع) في يثرب نفسها، حيث كان العرب يبتاعون مصنوعات اليهود الذهبية والمعدنية وغيرها، وقد اشتهر بنو قينقاع بالصياغة. كما وجد في يثرب سوق يقيمها النصارى من سكانها تسمى (سوق النبط)، والمعتقد أن نبط الشام كانوا ينزلون فيها للتجار بالحبوب، كما قام خارج يثرب وإلى مسافة غير بعيدة منها سوق بدر، حيث وقعت الواقعة الشهيرة في الإسلام بين الرسول وكفار قريش وهو موضع توفر فيه الماء.

حماية التجارة في الأسواق:

تعارف العرب على تقاليد يلتزمون بها في أمور تجارتهم، ومواسم حجهم إلى الكعبة. وهي تقضي بتحريم القتال خلال أربعة أشهر في السنة سموها الأشهر الحرم، ثلاثة منها متتابعة هي ذو القعدة، ذو الحجة، المحرم، وشهر واحد منفرد هو رجب الفرد، أو رجب الأصم، وربما كان السبب في تسميته (الأصم) كونه لا تسمع فيه قعقة السلاح. وكان من أعظم العار عندهم، أن يخرق أحدهم حرمة هذه الأشهر فيسفك فيها دمًا، حتى تنقضي تمامًا، وحتى يغادر الناس المكان الحرام، أي الكعبة وما يجاورها من أماكن محدودة المعالم، والحرب محرمة فيها طوال أيام السنة، فإذا لقي المرء قاتل أبيه ما وسعه التعرض له بسوء فيها. ولذا سمي العرب الحروب التي جرت بين كنانة وقيس عيلان في عكاظ باسم (حروب الفجار) لأنهم اقتتلوا في الأشهر الحرم، وامتدت اشتباكاتهم حتى الأماكن المقدسة. والسبب الذي حمل العرب على اتباع هذه التقاليد، هو حرصهم على توفير

جو من السلام والطمأنينة، خلال مواسمهم الدينية التي يشترك الناس والقبائل من أرجاء شبه الجزيرة العربية كافة فيها. وقد حرصوا على جعل أكبر أسواقهم تقام في الأشهر الحرم؛ لتوفير جو السلام والهدوء للتجارة أيضاً. فكانت سوق حُباشة وسوق صحار في رجب، وسوق حضرموت في ذي القعدة، وأسواق عكاظ ومجنة وذي مجاز في ذي الحجة^(٢٥)، بحيث لا ينتهي بيعهم وشراؤهم من سوق عكاظ حتى ينصرفوا إلى السوق التي تعقد بعدها، ويستمر تنقلهم على هذا المنوال طوال أيام السنة تقريباً. كما أن من الأسواق ما كانت تقام في غير الأشهر الحرم، الأمر الذي أوجب أن يكون قدوم الناس إليها بعروضهم التجارية بخفارة، ورجوعهم منها كذلك، خوفاً على هذه العروض من أن تكون نهباً مقسماً للصمصوم وقطاع الطرق. فتجارة العرب كانت أروج ما يكون حيث يستتب الأمن، ويعم الهدوء، وتعم الثقة. وقد تميزت مكة وما يجاورها من مناطق بهذه الميزة لمجاورتها الكعبة، فغنيت وازدهرت من التجارة، وفرضت نفوذها الأدبي على القبائل العربية كافة. بيد أن رعاية التقاليد الآفة الذكر ليست بالشيء المطرد على إطلاقه، بل قد يحدث أن بعض القبائل لا تعرف لهذه الحرمات حقاً، فتسفك الدم ولو في الشهر الحرام وفي البلد الحرام^(٢٦)، أو أن طالب ثأر لا يملك أعصابه حينما يشاهد قاتل أخيه أو أبيه فيقتله، الأمر الذي حمل القوم على التفكير في توفير الحماية لهذه الأسواق. وقد أُطلق على من يقومون بهذه المهمة اسم (الذادة المحرمين)، بينما أُطلق على الذين يهتكون حرمة التقاليد المتعارف عليها اسم (المُحِلين). ويشرف على مهمة الذود عن (التحريم) الملوك، إذا كانت الأسواق تعقد في أرض مملكة، أو رؤساء القبائل الذين تقوم الأسواق في جوارهم. والرئيس الذي يحمي السوق يلقب باسم (ملك السوق)، وربما تنافس رئيسا قبيلتين مجاورتين على ملكية السوق، فيجري الاتفاق بينهما على التناوب في القيام بهذه المهمة. وتتجلى سيادة الرئيس بأخذ العشر من التجار عمّا يباع، ويطلق عليه اسم (المكس)، وكان يقال للعشار

صاحب المكس^(٢٧).

وربما اعتبر بعضهم المكوس بمثابة غرامات، وإلى ذلك يشير الشاعر (جابر ابن حنى التغلبي) بقوله:

أفي كل أسواق العراق أتاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

طرق البيع ومصطلحاته:

هناك طرق مختلفة للبيع والشراء عرفت في الجاهلية. وبعضها يبدو على شيء من الغرابة، بحيث لا يختلف عما هو معروف لدينا الآن باسم (الحظ واليانصيب)، وقد أبطلها الإسلام إثر قيامه. ولعل أشهرها طريقة بيع الحصاة التي كانت معروفة في سوق دومة الجندل.

وتتم على أشكال مختلفة، كأن يقول البائع للمشتري: إرم هذه الحصاة على أي ثوب وقعت فهو لك بكذا من الدراهم. أو أن يعترض المشتري قطيعاً من الغنم فيقول له صاحبه: إرم حصاة (فأي شاة أصابتها فهي لك بكذا). أو أن يبيع رجل من أرضه بقدر ما تنتهي إليه رمية حصاة بكذا من النقود. أو أن يقبض على كف من الحصى ويقول: لي بكل حصاة درهم ثمناً لكذا من الأشياء أو السلع التي يبيعها. أو أن يجتمع نفر على سلعة يساومون صاحبها عليها، فأيهم رضي القى حصاته فيقع عليه البيع^(٢٨).

ومنها بيع الملامسة: وذلك بأن يأتي البائع بثوب مطوي نهراً أو في ظلمة، فيلمسه المستام، فيقول له صاحب الثوب: «بعته بكذا شرط أن يقوم لمسك له، مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيت، فلا يقلب المشتري الثوب لا ليلاً ولا نهراً. ومن طرق بيوع الجاهلية:

بيع المعاومة: كأن يبيع الرجل ثمرة شجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر. وهو بيع مجهول وغير مملوك.

بيع المزبنة: وهو بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر كيلاً، أي بيع شيء لا يسلم كيله ولا عدده ولا وزنه بمسمى من مكيل وموزون ومعدود، وقد يكون بيع معلوم بمجهول من جنسه، ويحتمل فيه الغبن فهو بيع مغابنة. وسمي بيع المزبنة؛ لأنَّ أحد المتابعين إذا ندم زين صاحبه عما عقد عليه، أي دافعه في ذلك.

بيع التصرية: وتتلخص بأن الرجل إذا أراد بيع شاة أو ناقة امتنع عن حلها أياماً، فيحتفل اللبن في ضرعها فيعظم. فإذا كان ذلك منها عرضها للبيع، فيظن المشتري أن كثرة لبنها واحتفال ضرعها عادة مستمرة لها، فلا يلبث أن يتبين خطأه بعد شرائها. والتصرية تعني الجمع، يقال: صرّ الماء في الحوض إذا جمعه. ومن بيوع الجاهلية بيع ما في بطون الحوابل من الحيوانات، وأخيراً هناك ما يقال له:

بيع النجش: وهو أن يواطئ البائع رجلاً آخر، فيحمله على امتداح بضاعته، أو أن يساومه عليها بثمن مرتفع، فينظر إليه ناظر يرغب في شرائها، فتجوز عليه الخدعة ويشترى السلعة بثمن مرتفع^(٢٩).

وأخيراً هناك:

بيع الناجز: وهو البيع المعروف لجميع الناس بآدين وحاضرين وذلك إذا كانت المبادلة يداً بيد. قالوا: بيع السوق ناجزاً بناجزاً أي حاضراً بحاضر^(٣٠).

الهوامش:

(١) Henri Mass: I. Islam. P. 10

(٢) Emile Dermenghem: Ibid. , pp. 24, 26.

(٣) claud cahen: L`Islamdes originesau Debutde l`Empire of toman, p. 10

إدوار بروي / القرون الوسطى / ص ١١١

(٤) Emile Dermenghem: Ibid, p _ 27.

(٥) Henri Massé: L `Islam, p. 21.

(٦) المصدر السابق.

(٧) Emile Dermacngnem: Ibid., pp. 27 _ 28.

(٨) Dermenghem, 29: أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ١٤

(٩) أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول: ص ٩٣.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) O `Ieary: Arabia nefore Muhammad, p. 184.

(١٢) أبو علي القالي: الأمالي: ١٩٩/٣، سعيد الأفغاني: أسواق العرب: ص ١٥٥-١٥٦.

(١٣) O `Ieary: Ibid., p. 182.

(١٤) د. جواد علي: مفصل تاريخ العرب قبل الإسلام: ٢٠٢/٤.

(١٥) الأفغاني: أسواق العرب: ص ٣٨.

(١٦) الصف: ١٠-١١.

(١٧) Dermenghem: Ibid, pp. 26, 29, 32.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) أحمد إبراهيم الشريف: مصدر سابق: ص ٢١٣.

(٢٠) د. جواد علي، مفصل تاريخ العرب ٤/٤١٣.

(٢١) د. عمر فروخ، العرب في حضارتهم وثقافتهم: ص ٨٦.

(٢٢) القلقشندي، نهاية الارب في معرفة انساب العرب: ص ٤٦٤.

(٢٣) الأفغاني، أسواق العرب: ص ٢٣٢-٢٣٨.

(٢٤) الأفغاني، أسواق العرب: ص ٢٧٧-٣١٥.

(٢٥) الأفغاني، أسواق العرب: ص ٧٠.

(٢٦) المصدر السابق: ص ٧٣.

(٢٧) المصدر السابق: ٥٦.

(٢٨) الآلوسي، بلوغ الارب ١/٢٦٤.

(٢٩) الافغاني، أسواق العرب: ص ٤٩-٥٤.

(٣٠) المصدر السابق: ص ٥٥-٥٦.